

النصية بين المفهوم والمعيار

د / ليلى سهل

جامعة محمد خيضر - بسكرة .

تحتل مسألة النصية مكانا مرموقا في البحث اللساني، لأنها تجري على تحديد الكيفيات التي ينسجم بها النص الذي هو وثيقة مكتوبة أو ملفوظ أو تلفظ، فهي المرجع الأول لكل عملية تحليلية تكشف عن الأبنية اللغوية وكيفية تماسكها. لذلك ارتأينا في هذه الورقة البحثية الإشارة إلى مفهوم النصية ، وكيف تتحقق نصية النص من خلال معايير عدة متمثلة في كل من السبك والحبك ، القصد والقبول ، الإعلامية ، المقامية والتناس .

ويحدّد مفهوم النص في التراث اللساني العربي من خلال منظومة مفاهيمية متناسقة منسجمة ، مثل الجملة والكلام ، والبيان بأنواعه والخطاب والتبليغ ، وإذا كان النحاة والبلاغيون العرب لم يستعملوا مصطلح "نص" ، فلأن مفهومه كان مشغولا بواحد من المصطلحات ، وإذا كانوا لم يعبروا بكلمة "نص" صراحة مصطلحا له المفهوم الموجود عندنا والمتعارف عليه بيننا ، فإنه قد كان قائما في صدورهم ، متصوّرا في أذهانهم محتلجا في نفوسهم ، متصلا بخواطيرهم حادثا به فكرهم ، موجودا فيهم بالقوة ، وحاولوا إخراجه إلى الفعل والممارسة ، لما رأوا حاجة ثقافتهم إلى التأسيس والتوثيق والافتتاح على الثقافات الأخرى ، وتبادل الأخذ والعطاء⁽¹⁾ .

كما أن هناك اختلاف شديد في تعريف النص إلى حدّ التناقض أحيانا ، والإبهام أحيانا أخرى⁽²⁾ ، ولا يوجد تعريف متفق عليه من الباحثين في اتجاهات علم النص بشكل مطلق .

وجدير بالذكر أنّ الاختلاف في تعريف مصطلح "النص" ليس بدعا في الدراسات اللغوية، بل في كثير من العلوم، خاصة في بداية نشأتها وهذا أمر طبيعي .

ويمكن السرّ في عدم استقرار مفاهيم النص في عدة أمور:

أولاً: التماس بين لسانيات النص وغيرها من العلوم، وإن كنا نرى هذا التماس الذي عدّ سببا من أسباب عدم الاستقرار، ركنا أساسيا في الدراسة النصية، فالنص يصدر عن نفسية معينة وعن مجتمع، ومن ثمّ وجب ارتباطه بعلوم النفس والاجتماع والفلسفة والفيزياء والأدب... الخ.

ثانياً: تعدد معايير هذا التعريف، فهل هي معايير شكلية، أم معايير دلالية أم شكلية دلالية معا؟ أم غيرها من المعايير.

ثالثاً: عدم اكتمال تطوير نحويات النص، لأن عدم الاكتمال يعني عدم اكتمال العلم، مع الإشارة إلى أن الكلمة الأخيرة في أي علم من العلوم أمر صعب الحسم فيه، ولكن نقول على وجه التقريب في الحسم النهائي بالكلمة الأخيرة⁽³⁾.

والنص نسيج من الكلمات يترابط بعضها ببعض وهذه الخيوط تجمع عناصره المختلفة والمتباعدة في كل واحد، ما نطلق عليه مصطلح نص⁽⁴⁾. وهكذا يهتم التعريف بالربط اهتماما كبيرا دون إشارة صريحة إلى الكتابة أو النطق وإن كان فيه ميل إلى الملفوظ. كما يقول "صلاح فضل": "علينا أن نبني مفهوم النص من جملة المقاربات التي قدمت له في البحوث البنوية والسميولوجية الحديثة، دون الاكتفاء بالتحديدات اللغوية المباشرة، لأنها تقتصر على مراعاة مستوى واحد للخطاب، هو السطح اللغوي بكيئوته الدلالية. فالنص ليس مجرد لغة، وليس مجرد اتصال وليس مجرد كتابة، وليس تتابعا لجمل مترابطة، تراعى فيه الظروف الخارجية أحداثا وزمانا ومكانا، إنه يتكون من كل ذلك وأكثر"⁽⁵⁾.

ويظهر جليا أن "الجرجاني" يرى أن النص لا يتكون إلا حسب قوانين النحو ومناهجه. وهو هنا يدرك أن علم النحو ليس نحو الجملة فقط، إذ يرى أن نحو الجملة جزء يسير من علم النحو، ويؤكد هذا الفهم ما أكمل به "الجرجاني" كلمته فقال: " فينظر في الخبر... وفي الشرط والجزاء... وفي الحال... فيعرف لكل ذلك مواضعه، ويجيء به حيث ينبغي له"⁽⁶⁾.

ونقرأ نضا آخر "لعبد القاهر" مفاده "أن سبيل هذه المعاني في الكلام الذي هي مجاز فيه، سبيلها في الأشياء التي هي حقيقة فيها، وأنه كما يفضل هناك النظم والنظم والتأليف التأليف والنسيج والنسيج والصياغة والصياغة، ثم يعظم الفعل وتكثر المزية حتى يفوق الشيء نظيره... وحتى ينتهي إلى حيث تنقطع الأطماع... ولا يكفي أن تقولوا إنه خصوصية في كيفية النظم... حتى تصفو تلك الخصوصية، كما يذكر لك عمل من تستوصفه عمل الديباج المنقش، ما تعلم به وجه دقة الصيغة أو عمله بين يديك، حتى ترى عيانا كيف تذهب تلك الخيوط وتجيء، وما يذهب منها طولاً وما يذهب عرضاً، وما يبدأ وما يثني، وما يثلث، وتبصر بالحساب الدقيق، ومن عجيب تصرف اليد ما تعلم منه مكان الحدق وموضع الأستاذية"⁽⁷⁾

نستنتج من هذا النص الصورة التي عقدها "عبد القاهر" للتشبيه بين النظم والنسيج، فكما تنتظم الخيوط في آلة النسيج، فكذلك الشأن بالنسبة للألفاظ تنتظم في النص، وكما تذهب الخيوط طولاً وعرضاً، ويتكون المنسوج من تلاقي بعضها ببعض، تتعالق الألفاظ وتتقاطع أفقياً وعمودياً، حيث يتكون النص من محور التركيب ومحور الاختيار والاستبدال. وقد سمي "عبد القاهر" هذا التقاطع بين المحورين بمعاهد الشبكة.

وإن فكرة النصية تشمل فكرة النظم عند "عبد القاهر الجرجاني"، كما أنها أعم وأشمل من المنهج البنيوي عند البنويين، والتحويلي عند التحويليين الذي انحصر في نطاق الجمل ولم يتعداها.⁽⁸⁾ حيث ولدت أجرومية النص من رحم البنيوية القائمة على أجرومية الجملة في أمريكا، وكان مقال "زيلنغ هاريس Z. Harris" عن تحليل الخطاب من معالم الطريق في هذا الاتجاه. ثم شهدت اللسانيات منذ منتصف الستينات في أوروبا توجها نحو الاعتراف بأجرومية النص بديلا موثوقا لأجرومية الجملة.⁽⁹⁾ فلسانيات النصوص تدرس النص من حيث هو بنية مجردة، تتولد بها جميع النصوص المنجزة، مهما كانت مقاساتها وتواريخها ومضامينها، وهي بهذا تتقاطع في موضوعها مع جميع العلوم المتعلقة بدراسة النص.⁽¹⁰⁾

كما تعرض الكثير من الدارسين لمصطلح النصية، فنجد "إريك إنكفيسست Inkivist" قد أشار إلى النصية في معرض حديثه عن البناء النصي السليم، والذي اعتبره وظيفة تتكون من ثلاثة أنواع من العناصر الرئيسية:⁽¹¹⁾

أولا: إنه يعتمد على البناء النحوي السليم للجمل المفردة.

ثانيا: إنه يعتمد على النمط الذي تنتج به الجمل، وترتبط ببعضها حتى تؤلف النص.

ثالثا: إنه يعتمد على القياس.

كما تقوم وجهة نظر "هاليداي ورقية حسن" في كيفية تشكيل النص على إيمانها العميق بأن نحو النص ما هو إلا دراسة الاعتبارات اللغوية الرابطة بين جمل لغوية في متتالية خطية، وهذه الاعتبارات هي الإحالة والاستبدال والحذف والوصل والاتساق المعجمي.⁽¹²⁾ ويرى الباحثان أن النص يكتسب نصيته من وجود تلك الاعتبارات، إذ هما يميزان الخطاب من النص، بمعنى أنها يؤمنان بأن نصية النص قضية داخلية، وظيفة المتلقي أماتها الحكم بوجودها أو عدمه، إذ قام بحجها (الاتساق في اللغة الانجليزية) على الموازة بين

الاتساق في النص والخصائص التي تجعل من عينة لغوية ما نصاً⁽¹³⁾، مما حدا بهما إلى عدّ الروابط داخل النص هي النصية، أي الخاصية التي تحوّل الخطاب إلى نص، لأن الخطاب من وجهة نظرها هو ما فوق الجملة، في حين النص هو الروابط التي تسمح بالحكم على الخطاب بأنه متسق، فالنص ميزة من ميزات الخطاب، ويؤدي هذا الفهم بالضرورة إلى عدّ كل عمل كتابي نصاً، إذ لا يخلو عمل كتابي من الجملة، مهما كان جنسه أو نوعه من تلك الروابط أو أدوات الاتساق على ما يسميها كلها أو بعضها.⁽¹⁴⁾

فتجاوز علم النص سائر تلك الدراسات التي اقتصر على وصف التراكيب اللغوية وحدها، ولم تهتم بكيفية بناء النصوص وأغراض استخدامها، وبذلك حدث تحول في الدراسات اللغوية المعاصرة بتجاوز دراسته الجمل المنعزلة إلى دراسة النصوص المعبرة عن اللغة في حالات استعمالها في مواقف تواصلية محددة، مما أوجب دراسة العمليات التي يتم بواسطتها توظيف اللغة باعتبارها وسيلة تواصلية أساسية.

ومفهوم النصانية يعدّ من المفاهيم التي جاء بها "دوبوجراند وزميله دريسلر"، فقد رأيا أن محاولات "هاريس" والتحويليين في إيجاد قواعد لإنشاء النصوص آلت جميعها إلى الفشل، لأنها لم تستطع أن تحدّد موقفاً واضحاً من النصوص غير النحوية، لذلك اقترحا بعض المبادئ العامة التي تصلح أساساً للنصانية دون أن تكتسب هذه المبادئ صفة القوانين الصارمة، أي هي مجرد مؤشرات مهمة في إنشاء النصوص، كما أورد كل من "روبرت دوبوجراند ودريسلر" ستة نصوص متنوعة لدراسة النصية وتوضيحها: أول هذه النصوص يمثل إحدى علامات الطريق، والثاني شعر خاص بالأطفال، والثالث يمثل مقتطفاتٍ من مقالات صحفية، والرابع نص من كتاب علمي منهجي، والخامس محادثة بين شخصين، والأخير عبارة عن قصيدة شعر. وخلصا إلى أن الوسائل التي تربط بين الأحداث الكلامية والتي تحدد العلاقات بينها في سياق الحال أو المقام تتمثل في روابط الوصل والفصل والربط،

ويقترحان العديد من المعايير لجعل النصية أساسا مشروعا لإيجاد النصوص واستعمالها، ويمكن تصنيف هذه المعايير السبعة في الآتي ذكره:

- (1) ما يتصل بالنص في ذاته ،وهما معيارا السبك والحبك.
- (2) ما يتصل بمستعملي النص سواء أكان المستعمل منتجا أم متلقيا، وهما معيارا القصد والقبول.
- (3) ما يتصل بالسياق المادي والثقافي المحيط بالنص، وهي معايير الإعلام والمقامية والتناص.

وهذه المعايير هي:

1 / السبك: * **Cohésion** يختص هذا المعيار بالوسائل التي تتحقق بها خصيصة الاستمرارية في ظاهر النص، ونعني بظاهر النص، الأحداث اللغوية التي نطق بها أو نسمعها في تعاقبها الزمني، والتي نخطها أو نراها بما هي كم متصل على صفحة الورق، وهذه الأحداث أو المكونات ينظم بعضها مع بعض تبعا للمباني النحوية، ولكنها لا تشكل نصا، إلا إذا تحقق لها من وسائل السبك، مما يجعل النص محتفظا بكيونته واستمراريته. ويجمع هذه الوسائل مصطلح عام هو الاعتماد النحوي، ويتحقق الاعتماد في شبكة هرمية متداخلة من الأنواع (15) هي:

1- الاعتماد في الجملة.

2- الاعتماد فيما بين الجمل.

3- الاعتماد في الفقرة أو المقطوعة.

4- الاعتماد فيما بين الفقرات أو المقطوعات.

5- الاعتماد في جملة النص.

فإذا كان هناك مفهوم ينسجم مع الاتساق في التراث، فهو بلا شك مفهوم النظم، فهذا الأخير ليس له إطار يحدده أو سور يحيط به بدقة، فمن الصعب تلخيص مدلوله، حيث تتحد أجزاء الكلام، ويدخل بعضها في بعض، ويستند ارتباط ثانٍ منها بأول، وإنما يحتاج إلى وصفها في النفس وصفاً واحداً، فالكلام أو الجملة وحدة متماسكة العناصر، لها نظامها وعلاقتها الداخلية، ولها توزع وتعدد ونظم مدلولي تام. ووفق رؤية "الجرجاني" نجد أن لا نظم في الكلام ولا ترتيب حتى يعلّق بعضها ببعض، وأنّ الاهتمام بهذا الموضوع يكفل توضيح الخصائص الأدبية، فلقد راح يتأمل العلاقة بين أجزاء التعبير، ويحاول التعرف على تفصيلات الترابط بين الكلمات التي أهملها النحاة قبله، أو الاحتمالات المختلفة التي يتعرّض لها الترابط بين عنصرين أو الإسناد ككل.

وكما يحفظ الاتساق للنص نصيته، يبعد النظم الكلام (النصوص) عن ضعف التأليف والنسج الذي تقع فيه النصوص بمخالفتها القانون النحوي المستمد مما ألفه العرب في لغتهم، وتداولته ألسنتهم في الكثير الغالب.⁽¹⁶⁾ وهذه القوانين والمعاني هي التي تخلق حسن نسق النص، وذلك بأن تكون الكلمات متتالية متلاحمة تلاحماً سليماً مستحسننا لا معيماً مستهجنًا. وفي ذلك قال "الجرجاني": "لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلّق بعضها ببعض، وتجعل هذه سببا من تلك"⁽¹⁷⁾، وبهذا تتعالق الوحدات البنائية لتشكّل نصاً. فكل الوحدات النحوية من جمل وأقوال وتركيبات متسقة داخليا، أي أنّ هناك علاقات معينة بتوقّرها يحقق النص نصيته فيصبح كلاماً موحد الأجزاء متسقاً.

النظم عند "الجرجاني" هو نظير النسيج والتأليف والصيغة وما أشبه ذلك، مما يوجب اعتبار الأجزاء مرتبطة بعضها ببعض، ويعني عنده كيفية تركيب الكلام انطلاقاً من الجملة البسيطة وصولاً إلى نظم النص في تراكيبه الصوتية والنحوية، والدلالية والبلاغية والأسلوبية والفنية والإعجازية. إته تأليف الحروف والكلمات والجملة تأليفاً خاصاً، يسمح للمتكلم والسامع أن يرتقيا بفضل بديع التركيب إلى مدارك الإعجاز في المعاني- علماً بأن المعاني تملأ الكون وتغمر الفضاء- واختيار تركيب من التراكيب في النص كاختيار مسلك من المسالك في البرّ والبحر، قد تؤديّ بالسالك أي- المتكلم- إما إلى الوصول إلى الغاية التي يقصدها في برّ النجاة، أو إلى الضلال والهلاك⁽¹⁸⁾. فالمفردات كما يرى "الجرجاني" لا تمثل إلا ناحية جامدة هامة من تلك اللغة، وليست اللغة- في حقيقة أمرها- إلا نظاماً من الكلمات التي ارتبط بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً تحتمه قوانين معينة للغة، كما تحتمه أدوات الاتساق ووسائله⁽¹⁹⁾.

فالاتساق ذلك التماسك الشديد بين الأجزاء المشكلة لنص أو خطاب ما ويهتم فيه بالوسائل اللغوية (الشكلية) التي تتصل بين العناصر المكونة لجزء من خطاب أو خطاب برمته. ومن أجل وصف اتساق الخطاب/النص يسلك المحلل الواصف طريقة خطية متدرجا من بداية الخطاب حتى نهايته، راصدا الضائر والإشارات المحيلة إحالة قبلية أو بعدية، ممتما أيضاً بوسائل الربط المتنوعة كالعطف والاستبدال والحذف والمقارنة والاستدراك، فكل ذلك من أجل البرهنة على أن النص/الخطاب يشكل كلا متآخذاً⁽²⁰⁾. والاتساق له معايير تسهم في كفاءة الصياغة المتمثلة في إعادة اللفظ والتعريف واتحاد المرجع والإضمار بعد الذكر (إحالة قبلية)، والإضمار قبل الذكر (إحالة بعدية) والإضمار لمرجع (إحالة خارجية)، والحذف والربط⁽²¹⁾، وهي التي تحقق خاصية الاستمرارية في ظاهر النص. ويبقى محتفظاً بكيئوته واستمراريته. ويجمع هذه الوسائل مصطلح عام هو الاعتماد النحوي.

2/ الحبكة * Cohérence: ويعني الطريقة التي يتم بها ربط الأفكار داخل النص، وهو بذلك وجود منطق للأفكار مبني على الخبرة، وما يتوقعه الناس من النصوص في هذا المجال، ويتعلق هذا العنصر أيضا بالنص في حد ذاته، والالتحام يتطلب من الإجراءات ما تنتشط به عناصر المعرفة لإيجاد الترابط المفهومي واسترجاعه، وتشتمل وسائل الالتحام على:

1- العناصر المنطقية كالعموم والخصوص.

2- معلومات عن تنظيم الأحداث والأعمال والموضوعات والمواقف.

كما يورد "محمد مفتاح" مفهوم الانسجام بمعنى التنسيق، إذ هو العلاقات المعنوية والمنطقية بين الجمل، حيث لا تكون روابط ظاهرة بينها. والبحث عن العلاقات الخفية في النص هو الذي أطلق عليه جمهور الباحثين اصطلاح الانسجام، حيث يقول "محمد مفتاح": "إن هذا الالتحام وما يقتضيه من تنضيد وتنسيق، هو ما يدعى غالبا بانسجام النص لدى الدارسين البنويين المحافظين والمحللين للخطاب من اللسانيين"⁽²²⁾. فالناقد رغم اعتماده على ما قدمه الباحثون لمفهوم الانسجام لا يكلف نفسه عناء التدقيق في ماهيته وما يتحلّى به في النص من عناصر وأدوات. وكما يورد مفهوم الانسجام بمعنى الترابط الفكري، ويقوم على الترابط المفهومي الذي تحققه البنية العميقة للخطاب، وتظهر هنا عناصر منطقية كالسببية والعموم والخصوص، وهي التي تعمل على تنظيم الأحداث والأعمال داخل بنية هذا الخطاب⁽²³⁾، فإذا كان معيار الانساق مختصا برصد الاستمرارية المتحققة في سطح النص، فإن معيار الانسجام يختص بالاستمرارية الدلالية التي تتجلى في منظومة المفاهيم، وكلا هذين الأمرين هو حاصل العمليات الإدراكية المصاحبة للنص إنتاجا وإبداعا وتلقيا واستيعابا.⁽²⁴⁾ وهو يتطلب من الإجراءات ما تنتشط به عناصر المعرفة لإيجاد الترابط المفهومي واسترجاعه⁽²⁵⁾، أو هو بعبارة أكثر تفصيلا، يعني بالطرائق التي تتكون بها مكونات العالم النصي (هيئة المفاهيم

والعلاقات التي تحت سطح النص) مبنية بعضها على بعض ومترابطة، كما يمكن تعريف المفهوم بوصفه هيئة لمعرفة المحتوى المدرك التي يمكن استعادتها أو تنشيطها بدرجات متفاوتة من الوحدة والاتساق في العقل. وهي حلقات وصل بين المفاهيم التي تظهر معاني العالم النصي، وتحمل كل حلقة وصل نوع من التعيين للمفهوم الذي ترتبط به⁽²⁶⁾.

ويشرح لنا علماء النص الشروط التي تتيح لنا معرفة ما إذا كانت المتوالية النصية منسجمة أم لا، على اعتبار أن هذه الشروط هي التي يتوقف عليها وجود النص أو الاعتداد به، فيرون أن التماسك اللازم للنص ذو طبيعة دلالية، مهما تدخلت فيه العمليات التداولية، وهذا التماسك بالإضافة إلى ذلك يميّز بخاصية خطية، أي أنه يتصل بالعلاقات بين الوحدات التعبيرية المتجاورة داخل المتتالية النصية. فالتماسك يتحدد على مستوى الدلالات عندما تكون العلاقات قائمة بين المفاهيم والدّوات والمشابهات والمفارقات في المجال التصوري، كما يتحدد أيضا على مستوى الدلالات، أو ما تشير إليه النصوص من وقائع وحالات⁽²⁷⁾.

وتصبح المتتالية متماسكة دلاليا عندما تقبل كل جملة فيها التفسير والتأويل في خط داخلي، يعتبر امتدادا بالنسبة إلى تفسير غيرها من العبارات الماثلة في المتتالية، أو من الجمل المحددة المتضمنة فيها. ومن هنا فإن مفهوم النص تتحدد خصائصه بفكرة التفسير النسبي، أي تفسير بعض أجزائه بالنسبة إلى مجموعها المنتظم كليا⁽²⁸⁾، فالخطوة الأولى والهامة في تحليل العلاقة بين الوحدات في المتتالية النصية، مرهونة بالكشف عن البنية الكبرى. وكما أنّ الجملة ليست مجرد مجموعة من الكلمات، بل إن علاقة هذه الكلمات بنيويا هي التي تجسد الجملة، فإن تحليل النصوص للوصول إلى بنيتها الكبرى يتجاوز بالضرورة مجموعة من الجمل التي تتميز فيما بينها بتحقيق شروط الترابط. وإنه من المعتاد أن تقوم هذه المتتاليات بتكوين نصوص تتسم بالتماسك، غير أن التماسك الذي يلاحظ فيها لا يزال يتّسم بأنه خطي

أي أفقي، فإذا انتقلنا من ذلك إلى المستوى التالي، فإنّ الوصف لن يؤخذ من اعتباره روابط الجمل المعزولة والعبارات المتتالية، ولكنه يتأسس حينئذ على النص باعتباره كلا منسجما أو على الأقل يتأسس طبقا للوحدات النصية الكبيرة⁽²⁹⁾.

3 / الموقفية أو المقامية *Situationalité*: يمثل هذا المصطلح تسمية عامة للعوامل

التي تقيم صلة بين النص وبين موقف واقعة ما، سواء أكان موقفا حاضرا أم قابلا للاسترجاع. والموقفية مناسبة النص للموقف، ذلك أن الخروج على الأنماط والأعراف يُذهب بمصادقية الكلام، ويخرج النص عن مقتضى الحال، ويخرجه إلى اللانص، ويتطابق هذا المعيار مع المقولة التراثية البلاغية "لكل مقام مقال"، ذلك أن النص يجب أن يكون مطابقا لمقتضى الحال، ويتضمن العوامل التي تجعل النص مرتبطا بموقف سائد يمكن استرجاعه، وقد لا يوجد إلا القليل من الوساطة في عناصر الموقف كما في حالة يمكن الاتصال بالمواجهة في شأن أمور تخضع للإدراك المباشر، وربما توجد وساطة جوهرية، كما في قراءة نص قديم، ذي طبيعة أدبية يدور حول أمور تنتمي إلى عالم آخر.⁽³¹⁾

والمقام يتعلّق بالسياق الثقافي والاجتماعي للنص، ويعني أن يكون النص موجها للتلاؤم مع حالة أو مقام معين، بغرض كشفه أو تغييره، وقد يكون الموقف الذي يحمله النص مباشرا، يمكن إدراكه بسهولة، أو غير مباشر يمكن استنتاجه، ويفترض هذا العنصر وجود مرسل ومرسل إليه.

4 / الإعلامية أو الإخبارية *Informativité*: وتتعلق بإمكانية توقع المعلومات الواردة

في النص أو عدم توقعها على سبيل الجدة، فالنص لا بد أن يحمل دلالات تحمل مضمونا إعلاميا يتنوع بتنوع النصوص، ولا يتحقق الانسجام في البنية النحوية الصحيحة للنص، إذا خلت من المحتوى الإعلامي، إذ لا يكون النص نصا بدونه، لذا اهتمت الدراسات الحديثة

بمصطلح الإعلام، وحظي بجملة من التعاريف تنوّعت بتنوع المجالات التي بحث فيها كل من نظرية الإعلام وعلم النفس المعرفي والتداولية وتحليل الخطاب، فنجد أن كل نص من النصوص يهدف إلى تقديم بعض المعلومات في النص بحسب نوع النص. والملاحظ أن الإخبارية تكون عالية الدرجة عند كثرة البدائل، وعند الاختيار الفعلي البديل من خارج الاحتمال، حيث يجب على الناص المتحدث توزيع معلوماته في النص، بحيث لا يكون فيها قصور أو زيادة تخلّ بالتأسك العام للنص.⁽³²⁾

ففي إطار الدراسات التداولية أدخل فلاسفة اللغة جملة من المفاهيم الإعلامية من خلال نظرية الأفعال اللغوية بصفة عامة، والدراسات النحوية بدءًا بالجملة وانتهاءً بالنص بصفة خاصة، كمفهوم الفعل اللغوي ومفاهيم المحتوى القضوي للجملة الذي يعكس معلومة معينة، تنتقل عبر القوة الإنجازية الحرفية للجملة إلى خبر واستخبار أو أمر أو نهي، وقد تتجاوزها إلى قوة إنجازية مستلزمة من السياق أو من مبادئ الحوار إلى أغراض مختلفة، كأن يكون ظاهر الجملة استخبارًا، وباطنها خبرًا، والعكس صحيح.

أما في مجال تحليل الخطاب فإن مفهوم الإعلام يأخذ تقريبًا طابع الخطاب الذي يحلّ فيه، حيث يتأثر بالغاية المقصودة من الموقف التبليغي، ويتعلّق الأمر بمعرفة هوية المشاركين في الحديث، أو بمن صدر منه الخبر أم بطبيعة الخبر، كأن تكون الغاية منه معرفة معلومة أو معرفة معتقد. حيث يمكن تعريف الخطاب الإعلامي بمقابلته بالخطاب العلمي أو التعليمي، وبخطاب وسائل الإعلام بصفة خاصة. غير أنّ السؤال المهم في هذا السياق يتعلّق بما يجب أن نعتبره إعلامًا هو المصرّح به أم هو الصّمني؟ أهو الذي ينطوي على معرفة المعلومة أم على معرفة المعتقد؟ أم هو الذي ينصب على معرفة هوية كل المشاركين في الفعل اللغوي أم على بعض منهم؟

5 / المقبولية L'acceptabilité: ترتبط المقبولية بالمتلقي وحكمه على النص بالقبول

والتماسك، ويعني ذلك أن القبول مرتبط بمجموع الدلالات التي يطرحها النص بشرط تماسكها والتحامها، وتحديدًا بعيدًا عن الاحتمالية الدلالية، أو عن جواز أكثر من وجه إعرابي. ومن هنا تكون المقبولية في نحو النص في مقابل مطابقة القاعدة في نحو الجملة، غير أنّها مع الجملة قد تسمح بالاحتمال الدلالي وتعدّد الأوجه الإجرائية، لكنها مع النص تنخفض درجة الاحتمال إلى الصفر، ويرجع الوجه الإعرابي المناسب مع النصوص العادية بصفة خاصة. والقبول يتضمن موقف مستقبل النص إزاء كون صورة ما من صور اللغة ينبغي لها أن تكون مقبولة من حيث هي نص ذو سبك والتحام، وللقبول أيضًا مدى من التفاضل في حالات تؤدي فيها المواقف إلى ارتباك، أو حيث لا توجد شركة في الغابات بين المستقبل والمنتج⁽³³⁾، ولا يعني القبول أن تكون الجملة موافقة للنظام اللغوي فقط. فقد تأتي حسب هذا النظام ولا تظفر بهذا المبدأ، إنما القبول أن تأتي الجملة بحسب النظام اللغوي المفروض، كما يجب أن تتلاءم مع الواقع الخارجي للغة.

6 / القصد أو المقصدية L'intentionnalité: يعد أحد المقومات الأساسية للنص،

باعتبار أن لكل منتج خطاب غاية يسعى إلى بلوغها، أو نية يريد تجسيدها. ويستمد مفهوم القصد شرعية وجوده في الدراسات اللسانية من أن كل فعل كلامي يفترض فيه وجود نية للتوصيل والإبلاغ، فلا يتكلم المتكلم مع غيره إلا إذا كان لكلامه قصد. ويتضمن مجموعة صور الأحداث اللغوية المعبرة عن اعتقاد منشئ النص وموقفه ومقاصده التي يهدف إبلاغها إلى المتلقي. وبذلك يمكننا القول بأنّ القصد يرتبط بأول عنصر أساسي في عملية التبليغ المتمثل في المبلّغ أو المرسل المنتج للنص، الذي قد يكون شخصًا عاديًا أو أدبيًا لا ينتج النص مجانًا، وإنما ينتجه لينقل من خلاله إلى المتلقي موقفه ووجهة نظره حول الموضوع الذي يطرحه في نصه. ولذلك تنتفي صفة النصية عن النصوص التي لا ينوي منتجها إيصال أية فكرة أو

غرض إلى المتلقي. فهذا الأخير يتفاعل في الغالب تفاعلا إيجابيا أو سلبيا مع المقاصد التي يستخلصها بصورة مباشرة أو غير مباشرة من الأفعال اللغوية المختلفة المكونة لبنية النص، باعتبارها بنية كبرى، أو فعل خطاب عام. ولما كان النص مظهرا من مظاهر السلوك اللغوي، وشكلا من أشكال اللغة، فإنه يحتوي لا محالة عن قصد معين. وتكمن أهمية هذا الجانب في أنه يمثل جزءا مهما من دلالة الخطاب.

والقصد يتضمن موقف منشئ النص من كونه صورة ما من صور اللغة، قصد بها أن تكون نصا يتمتع بالاتساق والانسجام، وأن مثل هذا النص وسيلة من وسائل متابعة خطة معينة للوصول إلى غاية بعينها. وهناك مدى متغير للتغاضي في مجال القصد، حيث يظل قائما من الناحية العملية حتى مع عدم وجود المعايير الكاملة للترابط، والقصد يرتبط بهيئة المنتج والوقوف على هذا العنصر أمر شائك في الدرس اللغوي، حيث يخفي المتحدث قصده في كثير من الحالات، ولا معول في استخلاصه إلا باعتماده على المقام، أو سياق الحال أو الظروف المحيطة بالمنتج.

أهمية المقاصد في الخطاب:

يرتكز دور المقاصد بوجه عام على بلورة المعنى كما هو عند المرسل، إذ يستلزم منه مراعاة كيفية التعبير عن قصده، وانتخاب الإستراتيجية التي تتكفل بنقله مع مراعاة العناصر السياقية الأخرى. ولقد عرف الباحثون أهمية المقاصد في الخطاب، تمثل ذلك عند كثير منهم في شتى العلوم التي تتعلق بلغة الخطاب، سواء أكان ذلك في القديم أم في الحديث، انطلاقا من أن المقاصد هي لب العملية التواصلية، لأنه لا وجود لأي تواصل عن طريق العلامات دون وجود قصدية وراء فعل التواصل، ودون وجود إبداع، أو على الأقل دون وجود توليف للعلامات.⁽³⁴⁾

كما أنّ غاية قصد المرسل هي إفهام المرسل إليه، ويشترط ليعبر المرسل عن القصد الذي يتوصّل إليه، أن يمتلك اللغة في مستوياتها المعروفة، ومنها المستوى الدلالي، وذلك بمعرفته بالعلاقة بين الدوال والمدلولات. وكذلك معرفته بقواعد تركيبها وسياقات استعمالها. وعلى الإجمال معرفته بالمواصفات التي تنظّم إنتاج الخطاب بها.

ويشير الناس عادة في تبادلاتهم التخاطبية السؤال الآتي: ماذا تقصد بخطابك؟ ماذا يعني كلامك؟ وتجنبنا لهذا السؤال المقترض يعمد طرفا الخطاب إلى تحديد المقاصد من الألفاظ والمفاهيم والعبارات مسبقا، خصوصا عند سنّ القوانين أو الأنظمة، وكذلك في النقاشات والحجاج، وذلك لينطلقوا من قاعدة واحدة، تكون مرجعا لهم عند الاختلاف، بل قد يستعملها أي منها حجة ضدّ الطرف الآخر، وذلك عند الاختلاف أو محاولة التملّص.⁽³⁵⁾ وللقصد دوره في تقنين مسارات النقاش والحجاج بشرط أن يكون المرسل إليه قد فهمه كما يعنيه المرسل، حيث يجب عليه أن لا يتكلم إلا عن المقصود من كلامه.⁽³⁶⁾

7 / التناص Intertextualité: هو التفاعل والتعلق والتداخل والالتقاء (اللفظي والمعنوي) بين نص ما ونصوص أخرى سبقته، واستفاد منها اقتباسا أو تضمّنا أو تنصيصا. والنص في هذه الحالة يمكن أن يتكوّن من قول منظّمة، أو إشارات أو أخذات من لغات وثقافات عديدة.⁽³⁷⁾ فالنص ليس تركيبا لغويا عشوائيا، وإنما هو بناء حصيف يخضع لمعايير عديدة، منها ما يتصل بالنص ذاته، ومنها ما يتصل بمنتهجه ومتلقيه أو بسياقه بصفة عامة. وإن من شأن الإخلال بأحد هذه المعايير أن يجعل هذا البناء يختل بسبب فقدانه لأحد مقومات انسجامه.

وعبر "عبد القاهر" عن أهمية السياق في إضفاء الجمال على الكلمة بقوله: "وجب أن يعلم أنه لا يجوز أن يكون الحكم بالرداءة والحسن في الكلمة المفردة"⁽³⁸⁾، لأنّ تقدير كونه فيها

يؤدي إلى المحال، وهو أن تكون اللفظة المفردة التي هي أوضاع اللغة، قد حدثت في أوصاف لم تكن لتكون الأوصاف فيها قبل نزول القرآن، وتكون قد اختصت في أنفسها بهيئات وصفات وسات يسمعه السامعون عليها، إذا كانت متلوّة في القرآن لا يجدون لها تلك الهيئات والصفات خارج القرآن.

كما يتناول الدكتور "محمود السعران" بالحديث المقصود بسياق الحال أو المقام، فهو يعني عنده مجموعة من العناصر: (39).

1. شخصية المتكلم والسامع وتكوينها الثقافي .

2. العوامل والظواهر الاجتماعية ذات العلاقة باللغة وبالسلوك اللغوي لمن يشارك في الموقف الكلامي، وكل ما يطرأ أثناء الكلام ممّن يشهد الموقف الكلامي من انفعال، أي ضرب من ضروب الاستجابة، وكل ما يتعلّق بالموقف الكلامي أيا كانت درجة تعلقه.

3. أثر النصّ الكلامي في المشتركين، كالاقتناع أو الإغراء.

كما أفرد الدكتور "طاهر سليمان حمودة" فصلاً بعنوان "نظرية السياق" في كتابه "دراسة المعنى عند الأصوليين"، تناول فيه التعريف بنظرية السياق باختصار شديد؛ حيث ارتضى السياقية منهجاً لدراسة المعنى؛ يقول: "تعدّ نظرية السياق على النحو الذي حدّده "فيرث" في نظرنا من أفضل المناهج لدراسة المعنى، بسبب ما تميّزت به من عناية بالعناصر اللغوية والاجتماعية، والابتعاد عن كثير من الأفكار البعيدة عن الواقع، بسبب المنهج الذي طرحته لدراسة النصوص" (40)، كما أشار إلى أنّ استصحاب سياق الحال ضروري لدراسة النصوص اللغوية المكتوبة التي فقدت عنصراً هاماً من عناصر السياق يتمثل في الأداء الصوتي، وعلى قدر ما يمكننا استحضاره من عناصر، يكون فهمنا للمعنى من حيث الدقة والوضوح؛ حيث يتوقف الفهم الدقيق للكثير من النصوص بسبب قطعها عن السياق الحالي، أو غيبة بعض عناصره.

فلا شك أن إعمال تلك المعايير السبعة في تحديد ما به يكون الكلام نصا، إنما يعدل من نظرنا إلى التقابل المفترض بين مفهومي الجملة والنص، ومن ثم معيار التمييز بين ما صدقات المفهومين، بعيدا عن حصره في الكم أو مطلق البنية النحوية. فهذه المعايير من شأنها أن تحقق النصية، حيث تتنافى النصية، إذا تنافت هذه المعايير من المقطع اللغوي أو المتتالية الجمالية.

الهوامش والمراجع

- (1) ينظر: بشير ابرير، مفهوم النص في التراث اللساني العربي، م23، ع1، مجلة جامعة دمشق، سوريا، 2007، ص26.
- (2) ينظر: أحمد مختار عمر، المصطلح الألسني العربي و ضبط المنهجية، ع3، مجلة عالم الفكر، ع3، 1989، الكويت، ص500.
- (3) ينظر: صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية و التطبيق، دراسة تطبيقية على السور المكية، دار قباء، ط1، القاهرة، 2000، ص27.
- (4) الأزهر الزناد، نسيج النص بحث فيما يكون به المفوظ نصا ، المركز الثقافي العربي، ط1، بيروت، لبنان، 1993، ص26.
- (5) صلاح فضل ، بلاغة الخطاب وعلم النص، دار الكتاب اللبناني المصري، بيروت / القاهرة، 2004، ص266.
- (6) عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة القاهرة، دط، مصر، 1980. ، ص95.
- (7) المصدر نفسه ، ص ن.
- (8) ينظر: عبد النعيم خليل، نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، دراسة لغوية نحوية ودلالية، دار الوفاء لإدنا الطباعة والنشر، ط1، الاسكندرية، 2007، ص342.
- (9) ينظر: سعد مصلوح، نحو أجرومية للنص الشعري، دراسة في قصيدة جاهلية، مجلة فصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، م1، ع10، القاهرة، يوليو، 1991، ص153.
- (10) ينظر: الأزهر الزناد، نسيج النص، ص18.
- (11) ينظر: نيلس إريك انكفست، الأسلوبية اللسانية، ترجمة أحمد مومن، معهد اللغات الأجنبية، دط، مطبوعات منتوري، قسنطينة، 2001، ص113.
- (12) ينظر: عمر أبو خزيمة، نحو النص نقد النظرية وبناء أخرى، عالم الكتب الحديث، ط1، إربد/الأردن، 2004، ص83.
- (13) ينظر: محمد خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، ط1، بيروت، 1991، ص12.
- (14) ينظر: عمر أبو خزيمة، مرجع سابق، ص84.
- * ترجم هذا المصطلح محمد خطابي إلى الاتساق ، كما اعتمد الأستاذ بشير ابرير الانسجام، ومحمد خطابي عزّيه الاتساق والفقي اعتمد الترابط الشكلي، وسعد مصلوح الاعتماد النحوي.
- (15) ينظر: سعد مصلوح، نحو أجرومية للنص الشعري، دراسة في قصيدة جاهلية، ص154.
- (16) ينظر: عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص137.
- (17) المصدر نفسه، ص198.
- (18) ينظر: محمد الصغير بناني، المدارس اللسانية في التراث العربي وفي الدراسات الحديثة، دار الحكمة، الجزائر، 2001، ص34.
- (19) ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الإنجلو مصرية، ط6، القاهرة، 1978، ص15.
- (20) ينظر: محمد خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، ص05.

- (21) ينظر: روبرت دوجراند ، النص والخطاب والإجراء، ترجمة تام حسان، عالم الكتب، ط1، مصر، 1998، ص 301.
- * عزب محمد خطاطي هذا المصطلح إلى الانسجام ، واعتمد صبحي إبراهيم الفقي وسعيد حسن بحيري التماسك الدلالي، واستعمل الدكتور بشير إيرير مصطلح الترابط الفكري.
- (22) محمد مفتاح، دينامية النص، تنظير وإنجاز المركز الثقافي العربي، ط2 ، الدار البيضاء، المغرب، 1999، ص 44.
- (23) ينظر: روبرت دوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص 103.
- (24) ينظر: سعد مصلوح، نحو أجرومية للنص الشعري، ص 104.
- (25) ينظر: روبرت دوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص 103.
- (26) ينظر: جميل عبد المجيد، علم النص أسسه المعرفية وتجلياته النقدية، ص 103.
- (27) ينظر: صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص 255.
- (28) ينظر: المرجع نفسه ، ص 255-256.
- (29) ينظر: المرجع نفسه، ص 255.
- (30) ينظر: إلهام أبو غزالة، علي خليل حمد، مدخل إلى علم لغة النص تطبيقات نظرية لروجراند وولفجانج دريسلر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 2، القاهرة، 1999، ص 12.
- (31) ينظر: روبرت دوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص 104.
- (32) ينظر: محمد محصاحي، لسانيات النصوص ما هي؟، مجلة دفاتر الترجمة، ع1، جامعة الجزائر، 1993، ص 90.
- (33) ينظر: روبرت دوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص 104.
- (34) ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، مقارنة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة ، ط 1، بيروت، 2004، ص 183.
- (35) ينظر: المرجع نفسه ، ص 184.
- (36) ينظر: المرجع نفسه، ص 187.
- (37) ينظر: سعيد يقطين، إفتتاح النص الروائي، النص والسياق، المركز الثقافي العربي ، ط 1 ، الدار البيضاء ، المغرب، 1989 ، ص 91.
- (38) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 386.
- (39) ينظر: محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار المعارف، دط ، الإسكندرية، دت، ص 339.
- (40) طاهر سليمان حمودة، دراسة المعنى عند الأصوليين، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، دط، الإسكندرية، 1983، ص 313.

